إيران.. وسقوط الملالي

■ شكلت الانتخابات الإيرانية الأخيرة وما رافقها من حراك ثوري في الشارع وما أنتجته من رفض من قبل نخبة المجتمع الإيراني ولا سيما المثقفين وفئة الشباب والنساء وعلماء الدين صدمة كبيرة ومفاجئة وصاعقة للنظام الإيراني التقليدي المحافظ وتحدياً كبيراً كحكم الملالي.. لقد حاول النظام الإيراني وحرص على ان يظهر بمظهر القوي والمتماسك داخليا وخارجياً وإعلامياً ودأبت وسائل إعلامه التركيز في دعايتها الحربية ومواجهاتها السياسية والعسكرية مع الخصوم والأعداء والأصدقاء على حد سواء بتصوير الشعب الإيراني بأنه هو الدرع الأول للوقوف في وجه أعداء إيران والثورة الإيرانية..

فائز بن عمرو

وكثيراً ما كان يردد خامنيني والقيادات الدينية والعسكرية ان الشعب الإيراني يقف صفاً واحداً مؤيداً بشكل أعمى النظام المتشدد والمرجعيات الدينية والسياسية المتطرفة .. هذا الانكسار لهذه المسلّمة الإيرانية وتهاوي الركيزة الأساسية للمواجهة الفكرية والسياسية والعسكرية مع الآخر سبب فراغاً وانكشافاً في سياسة النظام الإيراني وتخلخلاً لركائزه الأساسية .. فما زالت صور المتظاهرين ونزولهم إلى الشارع بعنف وإصرارهم ورفضهم الانصياع للمراجع التقليدية تكشف عن نقاط ضعف داخلية في النظام السياسي الفكري ومثلت اندراساً للمسلّمات التاريخية من سقوط سطوة رجال الدين وتراجع لتأثير المراجع الدينية والفكرية المقدسة والمطاعة لحد العبادة والتسليم الأعمى بتشريعاتها وأوامرها ... المتابع لردود الأفعال الأولية للنظام الإيراني تجاه الأحداث والمظاهرات والرفض الكبير في الشارع بين أوساط النخب الإيرانية يمكن وصفه بالذهول والشلل التام ، فلم يستطع النظام الحركة وفهم ما يدور في الشارع هل هو رفض أم انقلاب أم تمرد أم خروج على مبادئ ومرجعيات قام عليها النظام الإيراني وعاش عليها فترة طويلة من الزمن ! ، ففي المراحل الأولى من ثورة الإيرانيين كان النظام يكتفي بالمراقبة وإصدار تصريحات التهدئة والتزام العقل والقانون دون ان يكون له ردة فعل عسكرية أو سياسية أو فكرية ، والسبب في هذا الموقف اللين من المتظاهرين وحركة الشارع صادر عن ضعف وذهول وعدم تكوّن قراءة صحيحة وسريعة لما يجري وعجز تام عن قراءة الشارع واتجاهات النخب المجتمعية والثقافية والسياسية في إيران ، وما لبث بعد فترة ان اكتشف النظام عورته ورأى بأم عينه انهدام قواعد هذا النظام وتهاوي مرجعياته ، فالشعب الإيراني العريق في الحضارة والفكر انتفض بشكل عشوائي وطبيعي ورفض المغامرات التي يقوم بها رجال الملالي وأصحاب المغامرات الحضارية القائمة على أحقاد الماضي ونبش التاريخ وادعاء المظلومية والبحث عن الانتقام ، وحينما ظهرت الحقيقة واضحة جلية للقيادات الفكرية والدينية والسياسية للنظام ومراكز الثقل وصناعة القرار أدركوا ان طموحاتهم في إحياء وإعادة التاريخ إلى الوراء بإقامة الإمبراطورية الفارسية على حدودها التاريخية وتحت شعار ديني ممثلاً في ولاية الفقيه او مذهب الشيعي الرافضي الذي يتماشى مع أفكار وطموحات إيران التوسعية بإحياء النعرات التاريخية وادعاء المظلومية على العرب الظلمة قتلة الحسين وأهل البيت - حسب زعمهم- والمطالبة بالانتقام منهم وطردهم والتنكيل بهم.. بينما نظرة الفرس تتفق مع هذه النظرة الدينية تماماً فهم يرون ان العرب محتلون للخليج الفارسي وانهم هم أصحاب السلطة والأرض، وما على العرب إلا الرجوع إلى بواديهم ومضاربهم والخضوع للفرس كما كان سائداً في الحضارة الفارسية القديمة التي أزالها الإسلام وأسس على أنقاضها نظاماً حضارياً استطاع ان يكون شعاعاً حضارياً وتاريخياً وإنسانياً تجلت قمته في بغداد عاصمة الرشيد ودار السلام .

النخبة الايرانية وصانعة القرار خذلها الشارع وأطاح بأفكارها لأن الشعب الإيراني يرفض النظام الديني للملالي وسئم من المغامرات السياسية والأيديولوجية التي يعيش عليها النظام على حساب أمنه واستقراره وتنميته فالاقتصاد الإيراني لا يؤهل إيران لخوض هذه المغامرات التوسعية ولا يؤهلها للعب دور اكبر من حجمها، فمن دفع ثمن التوسع الاستعماري هو المواطن العادي من خبزه ودمه وحريته وكرامته وآدميته ، فاختار رجال الدين والملالي وصناع القرار بدلاً من الانصياع للغة العقل والاحتكام للشعب اختاروا الهروب إلى الخلف والانتقام والتصعيد وإظهار الفكر التوسعي الاستعلائي في النظرة لدول المنطقة وتراثها وفكرها وحضارتها، تجلت هذه المظاهر التوسعية الانتقامية في الآتي :

١.تصعيد الصراع إعلامياً:

كان النظام الإيراني تاريخياً يظهر نفسه ونظامه على أنه وسطي و ينطلق من مسلّمات دينية وإسلامية وانه متفق تماماً ومتماه مع العرب والمسلمين في الدفاع عن المقدسات العربية والقضايا العربية الحقة مثل الصراع مع اليهود واسترجاع القدس العربية وفلسطين ونحو ذلك وقد ظهر ذلك بوضوح في المناظرة التي عقدت بين رافسنجاني كرافع مرجعية دينية سياسية والشيخ العالم يوسف القرضاوي، حاول رافسنجاني ان يظهر توافق إيران وأهداف ثورتها مع المطالب العربية والإسلامية ، وكان الإعلام الإيراني كثيراً ما يحاول النفي بأنه ينطلق من خلفيات مذهبية وطائفية ، فكثيراً ما كان هذا الإعلام يردد باننا ندعم سوريا وهي دولة سنية، وندعم حماس وهي حركة سلفية سنية.. لكن الثورة التي قادها الشعب والشارع الإيراني بعد الانتخابات الرئاسية وما تبعها من أحداث في الدولة العربية ولا سيما الحرب التي تخوضها قواتنا المسلحة ضد المتمردين الحوثيين فهذه الحرب أفقدت الإعلام الإيراني الوسطي ثقته وشرع يظهر عداوته وينشر بصراحة أهدافه الاستعمارية التوسعية ويعلن احتقاره للحضارة والثقافة العربية ويروج لنظرة الاستعلاء والفوقية للعرب وحضارتهم وفكرهم وتاريخهم ، فاختار الإعلام الإيراني في هذه المرحلة الاصطفاف الكامل مع المتمردين الحوثيين باعتبارهم شيعة مظلومين من قبل النظام والشعب اليمني وانه يجب نصرتهم ودعمهم وصار الإعلام الإيراني كأنه الناطق الرسمي باسم الحوثيين فهو يظهر مطالبهم ويبرر تمردهم وينقل سمومهم وتصريحاتهم ويردد عباراتهم ومصطلحاتهم ، فهذه الحرب جعلت النظام الإيراني يفقد رشده ويتجاوز المحاذير الإعلامية والأخلاقية والقانونية من التدخل في شؤون دولة عربية ذات سيادة لها الحق في الدفاع عن أرضها وشعبها وإخماد أي تمرد عسكري بقوة القانون والدستور والشرائع الدولية والقانونية المتبعة عالمياً ، حتى وسائل الإعلام الملحقة بركب الإعلام الإيراني التي كانت حذره من الخوض في أي صراع عربي إيراني وتحاول ان تتبع التقية ومسايرة الأحداث مثل قناة «المنار» فإنها التزمت الخط الإعلامي الإيراني وتخلت عن تقيتها ووسطيتها المزعومة ، فإذا كان من فائدة من هذه الحرب العبثية التي يخوضها الحوثيين ضد الدولة والشعب والأمة العربية والإسلامية فهي ان هذه الحرب كشفت قبح السياسة الايرانية وحقائق نظرة إيران ورجال دينها وقادتها للعرب بأنهم أتباع وأصحاب حضارة بدوية لا يحق لهم العيش إلا تحت ظل الفرس.. فهل يعقل العرب هذه النظرة وتكون لهم استراتيجية موحدة ضد هذا الخطر المجاور لنا ! .

٢.التحريض وإثارة الكراهية:

استمرت إيران ووسائل إعلامها ومن يدور في فلكها ومنهجها وخاصة القنوات العراقية ذات النهج الطائفي والمذهبي في التحريض الديني والمذهبي من خلال بث الشعائر الدينية التي تتهم العرب وأهل السنة بأنهم من قام بقتل الحسين عليه السلام وهم غارقون في دمه إضافة إلى ترديد خرافات مقتل علي بن أبي طالب -كرم الله وجهه- ومحاربته ومنعه من الخلافة وضرب فاطمة عليها السلام ومنعها ورثها وغيرها من الكذب والدجل باسم الدين ، واستمر هذا التحريض الإعلامي للصراع والانتقام ليأخذ طابعاً سياسياً فقناة «العالم» تدعو العالم وأتباعها لنصرة أهل البيت المظلومين في السعودية واليمن والبحرين والكويت والإمارات ومناصرتهم ودفع الظلم عنهم ، وهذا إعلان وإشعار للمرحلة القادمة التي ستشعل فيها الحروب القادمة وهي أيضا دعوة لإثارة القلاقل والتعدي على حقوق هذه الدول المستقلة وتدخل في شؤونها ، كما انها في هذه الدعوات تتخفى وراء الشعارات الدينية، فإطلاق كلمة أهل البيت على كل شيعي غير عربي بهتان وتزوير للتاريخ وللدين ، فلماذا ادعاء مناصرة أهل البيت "الشيعة" وهم يعيشون بأمان وسلام وفاعلون في أوطانهم ومجتمعاتهم على مر مئات السنين إلا الدعوة للفتنة والتحريض الطائفي والمذهبي ومحاولة شن الحروب وإضعاف الدولة العربية والإسلامية، ولحساب من يتم هذا التفرق والتشرذم ، أليس إسرائيل والغرب هما المستفيدان الأكبر من هذا المشروع ويتلاقى كثيراً مع المشروع الإسرائيلي الفوضى الخلاقة وإعادة تقسيم الشرق الأوسط الكبير مذهبياً وطائفياً ؟! .

٣.الدخول في حروب غير مباشرة مع العرب:

شكلت حرب صعدة وما قُدّم لها من دعم لوجستي وإعلامي وسياسي وعسكري انتقال إيران من عصر الصراع الإعلامي إلى الصراع العسكري ، فإيران تسعى في هذه المرحلة إلى الانتقام من الدول العربية وإضعافها وإهدار طاقاتها من خلال الدخول في حروب ونزاعات داخلية مع شعوبها أو مع فئات منها كورقة ضغط تستعملها إيران لترويض هذه الدول أو تهديدها ولصرفها عن الوقوف ضد الطموحات الإيرانية ، فهي أشعلت حرب صراع داخلي في فلسطين بين الاشقاء وكذلك جعلت حزب الله دولة داخل الدولة اللبنانية وتجاوز الحزب شرعيته من حركة مقاومة إلى دولة ذات أهداف سياسية وعسكرية واستراتيجية ، ومراكز استخباراتها ومليشياتها أشعلت حرباً طائفية ومذهبية في العراق، وكان لإيران الدور الأكبر في سقوط بغداد عاصمة الخلافة العربية الإسلامية وكان هذا المشروع رأس هرم المشروع الإيراني وأعطاها قوة حقيقية وجرأة سياسية وعسكرية ، وقد سعت إيران إلى التدخل في شؤون مصر عبر خلية حزب الله تحت غطاء دعم المقاومة في فلسطين التي لا تبرر مطلقاً التدخل والعبث بأمن مصر وسيادتها وتدنيس ترابها وهي الآن تسعى إلى إشعال الحروب في السعودية والبحرين والكويت والإمارات .

٤.تقوية الشيعة في الدول العربية:

عادت إيران ونظامها إلى ما قبل إنها تخلت عنه وهو مبدأ تصدير الثورة ، لقد غيرت إيران من خططها فتخلت عن تصدير الثورة بالقوة حينما هزمت من قبل العراق واختارت خططاً أكثر مرونة كالترويج للمذهب الشيعي من خلال الإعلام والبعثات العلمية والطبية وتحت شعار الزيارات الدينية للمشاعر الدينية والمقصود بها القبور الأئمة الاثنا عشر وهي تقع في دول عربية مثل العراق والسعودية وسوريا ومصر ، كما ان النظام الديني الإيراني قوّى علاقاته وجعل يتواصل استخباراتياً مع الشيعة في الدول العربية وهو يعدهم ويقويهم فكرياً وسياسياً واقتصادياً وعسكرياً ويعدهم مستقبلاً لخوض الحروب والصراعات وإقلاق أمن وسيادة هذه الدول المجاورة له من خلال ابتعاث كثير منهم للدراسة الدينية والعلمية إلى إيران وإلحاق كثير منهم بالحرس الثوري والباسيج للتدريب والتخطيط لحروب قادمة ، كما ان النظام الإيراني يروج أنهم مظلومون وانهم يجب عليهم ان يثوروا على من ظلمهم ويحيوا شعائرهم وتقاليدهم المخالفة للدين والمستفزة لإخوانهم في الوطن وذلك باتهام العرب بأنهم قتلة أهل البيت والمعتدون عليهم، كما قامت إيران بغزو تجاري واقتصادي لبعض الدول العربية مثل العراق والسودان وسوريا والإمارات فجعلت ترسل رجال مخابراتها تحت مسمى تجار ورجال أعمال.

٥.محاولة كسب أهل البيت والمتاجرة بهم:

إن السلاح الذي تلعبه إيران هو ان تكون هي المرجعية الدينية لأهل البيت وان تكون المتحدث باسمهم ولها الوصاية الكاملة عليهم وهذا سلاح خطير وهو يمثل الذخيرة المستقبلية لإيران، إذا نجحت فيه ستزيد من الصراعات داخل الدول العربية وستجد لها موطئ قدم ومراكز تدخل في كثير من الدول العربية والإسلامية ، فالسياسية الإيرانية والإعلامية تركز على إظهار دولة إيران أنها تدافع عن أهل البيت جميعاً وتستعيد القراءات المشوهة والخاطئة للتاريخ الإسلامي وتحاول ان تجعل نفسها وأتباع المنهج الشيعي بأنهم هم من آل البيت وتنفي عن الآخرين من العرب «الاقحاح» النسبة لآل البيت وتدخل النسب الهاشمي الشريف في متاهات سياسية ومذهبية من خلال عدم الاعتراف إلا بنسب الحسين بن علي رضي الله عنهما، فقط.. والمعروف ان أهل البيت هم كل من كان من نسب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مسلماً به، فبنو هاشم من اكبر قبائل قريش وأشجعها وأكثرها عدداً، وقد وقع في هذا الفخ كثير من أهل البيت وحصروا النسب الشريف وصفة أهل البيت على نسب فاطمة وعلي وأبنائها وخاصة الحسين.. واستراتيجية المراجع الصفوية المذهبية هي كسب أهل البيت ومحاولة توظيفهم في مشاريعها المستقبلية وتوظيفهم في صراعاتها من خلال الآتي :

-الترويج بأن إيران وشعبها يحبون أهل البيت وينصرونهم ويهتمون بهم ويقدسونهم إلى حد التعظيم والإجلال ، بينما العرب هم من يكرهون آل البيت وقد أضروهم وآذوهم تاريخياً.

- كسبهم عن طريق المال وذلك بإعطائهم الخُمس من مال المسلمين، وتتحرك إيران في اليمن عن طريق التجار الكويتيين في كسب أهل البيت وقادتهم وخاصة في حضرموت .

- منحهم المنح الدراسية والدينية والسياحية لزيارة إيران والتعرف على معالمها والدراسة في معاهدها ومدارسها وجامعاتها وعن طريق الكتب الدينية التي تطبع في إيران بشكل كثيف وكبير .

- استغلال التقارب الديني والمذهبي والترويج للنظرات المتقاربة كادعاء النسب الشريف من قبل الإيرانيين الأعاجم وتعظيم المزارات والأماكن المقدسة "النجف وكربلاء" أكثر من مكة والمدينة.□

استراتيجية الصفويين تسعى لاشعال حروب طائفية في جزيرة العرب

اضعاف الدول واهدار طاقاتها ورقة ضغط ايرانية لترويض العرب

الإنسان أغلى

■ الأمر أبعد من رفع شعار أجوف هنا أو هناك، أو طرح مبادرة أو رؤية أو مشروع «إنقاذ وطني» ركيك الصياغة وغير قابل للتطبيق واقعياً، وهو لا يحتاج الى لجنة تحضيرية، ولا الى تشاور وطني يضم جميع نخب وفعاليات الوطن، وقواه الحية، ولا الى تحميل طرف مسؤولية ما يحدث من فساد وأزمات تنموية وسياسية واجتماعية في بلادنا؛ إذ أننا جميعاً مسؤلون ولو بنسب متفاوتة عن كثير منها، فكل واحد منا مهما صغرت مرتبته أو قلّ شأنه راعٍ ومسؤول عن رعيته.

أ.د. طارق أحمد المنصوب

نعم، الأمر أبعد من هذا بكثير، فالحق بيّن والباطل بيّن، وبينهما كثير من الأمور والقضايا التي ينسى المتخاصمون في القضاء السياسي انها سبب كل البلاء ورأس كل المصائب، ومكمن كثير من السخط الشعبي المتصاعد في مجتمعنا اليمني.. ويبدو أن أحداً لا يرغب في وضع اليد على موضع الألم، ربما هروباً من المسؤولية، وربما جهلاً بالواقع أو تجاهلاً لما يدور فيه، وأتذكر قولاً لأحد رجال السلطة المحلية في بلادنا على هامش لقاء جمعني مع آخرين في منزله، تمنيت لو أنه صار واقعاً ملموساً، حيث قال: «.. إن كل مسؤول يجب أن يتدرج في مراتب السلطة، وأن يتنقل في سلم المسؤولية من الأدنى الى الأعلى، حتى يعرف حجم مسؤولياته، ويستشعر مشاكل الناس والأمهم، ويدرك مطالبهم وأمانيهم» انتهى الاقتباس.

لست في معرض التعليق على الكلام السابق، ولا أعتقد أن المسؤولين في مجتمعنا بعيدون عما يعتمل في مجتمعنا من أحداث، ولا أظنهم غريبين عن البيئة المحلية ومشاكلها وخصوصياتها، لكنني أعتقد أن الأمر له علاقة بمدى معرفة كل مسؤول في مؤسسة من مؤسساتنا لمشاكل الآخرين بشكل مباشر، من منطلق الإحساس بواجبه الوظيفي والأخلاقي والديني والوطني، بل والإنساني نحوهم، لأنه مسؤول مسؤولية مباشرة عن حل مشاكلهم بوصفه راعياً مسؤولاً عن رعيته.

ولذا فإنني أحسب مسؤولينا في حاجة الى قراءة ما يرد الى صندوق الشكاوى - إن كانت موجودة - في كل وزارة وإدارة ومكتب، والاطلاع بصفة شخصية، على كل ما يرد في تلك الشكاوى، وعدم إيكال المهمة الى مديري المكاتب أو المختصين، وتكليف من يتولى التحقيق في صحة ما ورد فيها، ومتابعتها بصورة شخصية وعدم الإبطاء أو التأخير في حلها، حتى لا يكون ذلك مدعاة لفساد أو ابتزاز أو تأخير لرفع مظلمة، أو التلاعب بقضايا الناس، لأن هذا من شأنه رفع الظلم وتعزيز ثقة المواطن بالقانون وإزالة كل شعور سلبي قد يستغل للإضرار بوطننا ودولتنا.

ودعونا نتساءل، كم ساعة - ولو أسبوعياً - يخصصها مسؤولونا لمقابلة المواطنين والاطلاع على شكاواهم دون الحاجة الى وسيط أو وجاهة اجتماعية؟ وكم واحداً منهم يملك سجلاً خاصاً للبريد اليومي لتنظيمه، والرد على شكاوى المواطنين؟ وكم واحداً منهم لديه سجل لمتابعة القضايا والمشاكل التي تُعرض عليه؟ وهل يعلم مصير المراسلات والأوامر والقرارات التي يصدرها لحل تلك المشاكل؟ هل يعلم كثير منهم أوضاع الإدارات والفروع في المحافظات؟ أتمنى لو يقوم كل وزير منهم بزيارات مفاجئة الى المحافظات والمديريات، للاطلاع على قضايا الناس وسماع شكاواهم بدلاً من الاعتماد على التقارير التي تُرفع بصورة دورية، والتي تظهر الامور على عكس حقيقتها.

حوادث المرور.. حرب أخرى علينا خوضها

الحوادث المرورية أو حرب الطرقات - كما يحلو لبعض الكُتّاب تسميتها - تقتل سنوياً أكثر من ٦٠ ألفاً من أبناء شعبنا، بحسب بعض الإحصاءات الرسمية وهذه الأعداد أكبر بكثير من قتلى الحروب العسكرية، والصراعات القبلية، وجرائم الثأر، وحوادث العنف التي شهدها مجتمعنا مجتمعة، ومع ذلك لم نسمع بمبادرة وطنية أو مؤتمر تشاوري لمناقشة آثارها، والتوعية بمخاطرها، وتوضيح سبل الحد منها، وإيقاف نزيف الدم على طرقاتنا، وتحديد المسؤوليات تجاهها، طبعاً باستثناء الاحتفاء المناسباتي السنوي بأسبوع المرور، وتنظيم بعض الندوات المعدة على عجل هنا أو هناك.. ليعود الوضع الى ما كان عليه قبل انعقاد تلك الندوات، ولم يجرؤ أحد على الاقتراب من هذه الظاهرة لتحديد سبيل لوقف نزيف الدماء على الطرقات، ولست أدعي هنا شرف الإحاطة بكل الاسباب، ولا بعضها، وجزء منها محدد في التقارير الرسمية لإدارات المرور، التي تعد بطريقة مستعجلة، ترصد السبب الظاهري للحوادث، دون أن تكلف نفسها البحث في الأسباب الحقيقية لحدوثها، مثل: حالة المركبات الميكانيكية، والسرعة الزائدة، والأحمال المسموح بها داخل المدن، وحالة السائق الذهنية أو انشغاله بأمور أخرى أثناء القيادة، وظروف حدوث الواقعة المرورية ومكان وزاوية حدوثها، وعلاقتها بحالة الطرق والحفريات التي تمتلئ بها، والتعامل مع جميع الحوادث بعقليات نمطية تقليدية بعيدة عن فهم قوانين المرور وقواعده المنظمة لحق الأسبقية، وحقوق المرور الآمن، والاعتماد على الاستنتاجات الشخصية التي تعوزها الدقة والمهنية وربما الأمانة أيضاً.

أكاد أجزم - من واقع تجربة شخصية مررت بها الاسبوع قبل الماضي- أن بعض الممارسات الفردية والأعراف المطبقة في بلادنا تعد سبباً رئيسياً من أسباب كثرة حوادث المرور وعدم نجاح الجهود الوطنية لتقليصها، وأضعها أمامكم براءة للذمة، ودفعاً للظلم الذي يتعرض له كثيرون جراءعدم الدقة في تقدير الوقائع، وغياب الإحساس بالمسؤولية عن حياة المواطنين، أو التسرع في إعداد التقارير من ضابط مناوب في قسم الحوادث يخشى فوات «الفرصة» عليه؟

وأتساءل مع كثيرين غيري من مستخدمي شبكة الطرق الوطنية، كيف يعقل أن يُسمح لسائقي المركبات التي تحمل أوزاناً زائدة أن يسافروا عبر الطرق السريعة، أو يتنقلوا بين مدن ومديريات الجمهورية، وهم لا يمتلكون أو يحملون معهم رخصة سواقة، ولا التأمين على المركبات، أو أوراق ملكية للمركبة التي يقودونها؟ هل يُعقل أن يتنقلوا بمركبات الموت عبر عشرات النقاط المرورية، ويتجاوزوا عشرات الأفراد من رجال المرور دون أن يوقفهم أحد بتهمة مخالفة قوانين المرور، والقيادة المتهورة وتعريض حياة الآخرين للخطر؟ والى متى سنبقى ضحايا لسائقين متهورين لم يجدوا من يردعهم لإيقاف مسلسل الموت اليومي على طرقاتنا؟ وهل يصدق عقل أن يتم الاحتكام الى قسمة ضيزى صارت عرفاً لا يقدر أحد على الفكاك منه (تقسيم الخسائر ثلثين بثلث)؟ أو اللجوء الى التحكيم والصلح القبلي - تجنباً للتطويل في حال اللجوء الى المحاكم - طالما أنه لم ينجم عن الحادثة ضحايا في الأرواح (وعلى قاعدة.. سلامات، أو المهم سلامة الأرواح)، وأن يتساوى الضحية والجلاد بغض النظر عن المخطئ.. وغيرها من الممارسات التي نجزم أنها تشجع على تكرار الجرائم المرورية بدلاً من أن تمنعها، ولذا لا عجب أن تتزايد حوادث المرور، طالما أن المقصر، والجاني لا ينال العقاب الذي يستحقه.

وأضعف الإيمان أن يُمنع السائق المتهور من قيادة السيارة لمدة زمنية طويلة، يراعى فيها حالات التكرار أو العودة، أو تُسحب منه رخصة السواقة بصورة نهائية، أو يوضع في الحبس لمدة زمنية تتناسب مع الجريمة التي اقترفها أسوة بدول المعمورة، وأن يُشرّع في منع قيادة السيارات على الأطفال والمراهقين، وعلى كل من لا يحمل رخصة القيادة داخل وخارج اليمن وبما يخفف الضغط على شوارعنا وطرقاتنا، وفرض غرامات مالية كبيرة على المخالفين تُدفع الى خزينة الدولة يستفاد منها في مشاريع إصلاح الطرقات دورياً.. فهل يجد هذا النداء من يستجيب له من جهات الاختصاص، ورجال القانون، والقضاء، ومجلس النواب لفتح ملف حوادث المرور في بلادنا؟□

حكومة «النِقاض» و«حوثية» الحوزات

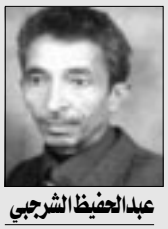

عبدالحفيظ الشرجبي

■ أن يأتي اليوم شخص وبعد أكثر من أربعة عقود على قيام الثورة ليحاول أن يتزعم «حكومة إنقاض» معتمداً على «الخندقة» «والبندقة»، ومتكئاً على إرادة من فقدوا «المعاهد والمقاعد و المراود» لا على ما يفرزه صندوق الناخبين، ثم أن يأتي بالمقابل «الحوثة» ليحاولوا إعادة اليمن إلى ما قبل عصر السلطان عبدالحميد، إنما يستهدفون استمرار «مذهبان» إلى جانب المذهبين النقيين المتعايشين منذ عقود وهما المذهب الزيدي والمذهب الشافعي، أما المذهب الجديد فهو الذي ولد بفنادق خمسة نجوم المعروف «بانفلونزا المد والمدد» هو مذهب «ماكس فيبر» البرجماتي النفعي «الفرانك فورت» والثاني هو مذهب «الفقيه بلا ولاية» فأساء «صاحب حكومة فندق حدة ومن معه وعلى شاكلته إلى «حميد الشهيد»

ولذلك لم يكن الشيخ سلطان البركاني مخطئاً حينما قال معلّقاً عقب «مؤتمر الفندق»: بأن دعاة الانقاذ هم في حاجة ماسة إلى من ينقذهم..

كما كان الاستاذ ياسر العواضي صادقاً وهو يفضح تزييفهم بأنه ليس أمام «المشترك» سوى القبول والرضوخ للحوار وتحت سقف الوحدة والثوابت حرصاً على عدم المساس بالكيان الوطني الموحد والسلم الاجتماعي.

ولكي نكون أكثر وضوحاً.. قياساً بالمثل القائل «من تغدى بكذبة ما تعشى بها» نقول بأن «الحريري المنتظر» و«خبرته» إنما يكونون قد «نقضوا» طهارة التحولات وكشفوا- ومن خلال تعاملهم بالراسب وحذف الواجب غير السالب من قانونهم غير المكتوب «أي العرفي المجرد عن المعرفة» بأنهم لايجيدون السباحة في بحر السياسة، بدليل خلافهم مع النظام وما حققه من نقلات نوعية في زمن قياسي، ولكن بعيداً عن الانتظام وبعيداً عن الاحتكام لنصوص الدستور والقوانين النافذة، بل وبعيداً عن التعاليم الآمرة والملزمة بالاعتصام بحبل الخالق العلام والناهية أيضاً عن عدم إثارة الفتنة والأخذ بإذكاء وتغذية النعرات والفرقة التي تقود إلى الفشل والشلل..

إن الأبعاد الكامنة وراء ذلك المشروع المصروع لم تات من فراغ، لأن الحالمين بحكومة «الإنقاض» تشرّبوا ثقافة «التغاير مع نماذج التحديث الغربية التي وضعها «جلبيون» وإن كانوا قد غيروا جلودهم..

فالاخوان المسلمون «فرع اليمن» مايزالون يتذكرون «المودودي» بالحسنى، بينما المنهارون- أي حلفاؤهم تحت خيمة القادة المعتقين مايزالون يعتقدون بأن الإرادة العامة «عمياء» ومركزه الديمقراطية يفترض- حسبهم- أن تهبط من قمة الهرم المتسلط، أما «الحوثة» فمازالوا يغلبون «الفقيه بلا ولاية» على الإرادة العامة وطاعة ارباب الحوزات ولذلك إذا ما كان زيد على قيد الحياة لقال للعامة هؤلاء- أي الحوثة علينا دخلاء!!□